**فلسطين أثناء الحرب العالمية الأولى 1914-1918**

بعد أن أعيد العمل بدستور عام 1876 المعطل في أعقاب الانقلاب على السلطان العثماني عبد الحميد الثاني، الذي قادته عام 1908 "**جمعية الاتحاد والترقي**"، ساد ما كان يسمى بشهر العسل التركي العربي، فأنشئت في نفس العام وبحضور أعضاء "**جمعية الاتحاد والترقي** " أول جمعية عربية باسم "**جمعية الإخاء العربي العثماني**" في القسطنطينية، وكانت أهدافها الرئيسية المشتركة "المحافظة على الدستور، وتوحيد جميع العناصر في الولاء للسلطان، وتحسين أوضاع المقاطعات العربية على أساس المساواة الحقيقية بين الأجناس الأخرى في الدولة ونشر التعليم باللغة العربية وتنمية الشعور بالمحافظة على العادات العربية وإتباعها، وكانت عضويتها مباحة للعرب على اختلاف أديانهم....

ولكن سرعان ما تكشفت حقيقة نوايا "**جمعية الاتحاد والترقي " الحاكمة**، التي أشرفت على العملية الانتخابية التشريعية لمجلس المبعوثان التي جرت في أواخر عام 1908، فضمنت نجاح الأغلبية العظمى من مرشحيها الأتراك على حساب الأجناس الأخرى، وعلى الرغم من أن العرب كانوا يفوقون الأتراك عدداً بنسبة تقارب ثلاثة إلى اثنين، إلا أن عدد النواب العرب بلغ 60 نائباً مقابل 150 نائباً تركياً. وأما مجلس الأعيان (الشيوخ) الذي يعينه السلطان، فلم يكن فيه سوى ثلاثة أعضاء عرب من أصل 40 عضواً.

وفي نيسان/ ابريل 1909 حاول السلطان عبد الحميد القيام بعملية انقلابية بهدف استعادة سيطرته على الإمبراطورية، إلا أن قائد الجيش العربي في سالونيكي محمود شوكت باشا زحف على استنبول وسحق المحاولة وأعاد جمعية الاتحاد التركي إلى سدة الحكم وأعلن مجلس الأعيان ومجلس المبعوثان خلع السلطان عبد الحميد وتنصيب أخيه الأمير رشاد (محمد الخامس) سلطاناً على الدولة العثمانية، لكن السلطة المطلقة ظلت حتى الحرب العالمية الأولى لجمعية الاتحاد التركي التي مارست حكماً استبدادياً وتعسفياً لا يقل طغياناً عن حكم عبد الحميد، وأظهروا انحيازا صارخاً للصهيونية لم يكن معهوداً من قبل، وأن أول ما قاموا به هو حل الجمعيات التي لا تنتمي إلى الجنس التركي، ومن بينها "جمعية الإخاء العربي العثماني".

لقد دفعت سياسة الاضطهاد والتتريك التي انتهجتها السلطة العثمانية في أواخر عهدها ضد العرب إ لى إنضاج فكرة الثورة العربية على الأتراك داخل الأوساط السياسية والفكرية والشعبية العربية للتخلص من الحكم العثماني.

**فلسطين في مراسلات الشريف حسين-مكماهون( تموز/يوليو 1915 – كانون الثاني/يناير 1916)**

استغلت الحكومة البريطانية الخلافات والخصومات العربية التركية وتطلع العرب نحو الحرية والوحدة والاستقلال عن الدولة العثمانية وبادرت إلى الاتصال مع شريف مكة الشريف حسين بن علي لإقناعه بجدوى الثورة على الأتراك، وفعلاً جرت 10 مراسلات (مراسلات حسين – مكماهون) بين السير هنري مكماهون المعتمد البريطاني في القاهرة والشريف حسين بن علي أمير مكة، الذي فوض اليه رجالات العرب وقادة الحركات السرية الوطنية "جمعية الفتاة والعهد وغيرها" التحدث باسم العرب جميعاً شريطة أن تكون خطة هذه الجمعيات والتي سميت "بروتوكول دمشق" أساساً "للتحالف بين بريطانيا والعرب ضد الأتراك بالإضافة إلى مطالبة بريطانيا الاعتراف بخليفة عربي للمسلمين".

وفي الوقت الذي فاوض شريف مكة السير هنري مكماهون باسم العرب على أساس "بروتوكول دمشق"، كان القائد التركي جمال باشا ينكل بالوطنيين العرب ويرسلهم إلى أعواد المشانق، ومن بينهم فلسطينيين، وكانت التهمة الموجهة إليهم أنهم يعملون من أجل استقلال سوريا وفلسطين والعراق عن الدولة العثمانية، مما دفع الشريف حسين إلى التعجل في إعلان الثورة على الأتراك وكان ذلك في 5 حزيران / يونيو 1916 مقابل تعهدات بريطانية بالاعتراف بالمطالب العربية المشروعة بدولة عربية تضم الجزيرة العربية والعراق والولايات العربية في الإمبراطورية العثمانية، من بينها فلسطين، لكن الحكومة البريطانية أنكرت ذلك فيما بعد استناداً إلى رسالة بعثها مكماهون إلى الشريف حسين بن علي باسم الحكومة البريطانية بتاريخ 24/10/1915 شملت التحفظات التالية:

"إن ولايتي مرسين واسكندرونه وأجزاء من بلاد الشام الواقعة في الجهة الغربية لولايات دمشق وحمص وحماة وحلب لا يمكن أن يقال أنها عربية محضة وعليه يجب أن تستثنى من الحدود المطلوبة".

وفي رده على مكماهون في 5 نوفمبر/ تشرين الثاني 1915 قبل الشريف التحفظات المتعلقة بمرسين والاسكندرونه تسهيلاً للوفاق، لكنه أصر على أن تكون "ولايتي حلب وبيروت وسواحلها... (باعتبارهما) ولايات عربية محضة" ضمن حدود الدولة العربية.

لقد أثارت هذه المراسلات فيما بعد جدلاً حاداً وطويلاً، لمعرفة فيما إذا كانت المناطق المستثناة تشمل فلسطين. صحيح أن المراسلات لم تذكر فلسطين صراحة بالاسم, لكنها كانت ضمناً من بين حدود الدولة العربية الموعودة لثلاثة أسباب على الأقل:

 1- فلسطين لا تقع جغرافياً في المنطقة الكائنة غربي دمشق وحماة وحمص وحلب (لبنان هو الموجود في الغرب)

 2- لم يستبعدها مكماهون في مراسلاته صراحة من المنطقة المخصصة للدولة العربية.

3- الاعترافات البريطانية الرسمية لاحقا وعلى رأسها اعتراف وزير الخارجية البريطاني في جلسة مجلس الوزراء في 27/11/ 1918 تثبت بأن "فلسطين تدخل ضمن المنطقة التي وعدت بريطانيا بالاعتراف بعروبتها واستقلالها في المستقبل".

ومن الواضح أن بريطانيا تعمدت منذ البداية اختيار صياغة غامضة وملتبسة لاحتفاظها بمفهومها في استثناء فلسطين من الوعود المقطوعة، وذلك بسبب المفاوضات والمراسلات السرية التي كانت تجريها بريطانيا في آن واحد مع فرنسا والحركة الصهيونية من أجل التوصل إلى اتفاقات لسلخ ما يمكن سلخه من تركه الدولة العثمانية.

**اتفاقية سايكس – بيكو 16أيار/ مايو 1916 (Sykes-Picot)**

قبل أن يجف حبر الوعود البريطانية للعرب بالاستقلال كما جاء في مراسلات حسين – مكماهون، دخلت الحكومة البريطانية أثناء الحرب العالمية الأولى في مفاوضات سرية مع فرنسا لاقتسام ولايات الإمبراطورية العثمانية الواقعة في أسيا بعد الانتصار في الحرب العالمية الأولى.

وفي 16 أيار/ مايو 1916 توصلت بريطانيا وفرنسا عبر جورج بيكو ممثل وزارة الخارجية الفرنسية والسير مارك سايكس، ممثل وزارة الخارجية البريطانية إلى معاهدة عرفت باسمهما "معاهدة سايكس – بيكو" وأقرتها روسيا القيصرية, وتنص هذه الاتفاقية فيما يتعلق بالمنطقة العربية على تقسيم بلدان المشرق العربي في آسيا باستثناء شبه جزيرة العرب- التي وعدت في إقامة دولة عربية مستقلة أو اتحاد دول عربية في جزء مما يعرف الآن جغرافيا بالسعودية واليمن -، على أن تأخذ فرنسا سوريا ولبنان، وتأخذ بريطانيا شرق الأردن والعراق، أما فلسطين فتوضع باستثناء عكا وحيفا تحت "إدارة دولية يتم البت في شكلها بعد التشاور مع روسيا وبعد الاتفاق اللاحق مع الحلفاء الآخرين ومع شريف مكة".

ومن الملاحظ على هذه الاتفاقية أنها :

1. رسمت حدوداً سياسية مصطنعة بين بلدن المشرق العربي، وخلقت فيما بينها مشاكل حدودية ما زالت تعاني من آثارها بلدان وشعوب المنطقة حتى هذه اللحظة.

2. خلقت عقبات مصطنعة في طريق الوحدة العربية تتناقض بشكل صارخ مع التزامات بريطانيا اتجاه شريف مكة بموجب مراسلات حسين مكماهون.

3. استثنيت فلسطين من أية سلطة عربية وحدد لها مصيراً مغايراً عن بقية أقطار العالم العربي، وذلك تمهيداً لإقامة الوطن القومي اليهودي فيها والانتداب البريطاني عليها لاحقاً.

**وعد بلفور: (تصريح بلفور Balfour Declaration 1917)**

لقد استمرت اللقاءات والمحادثات والتحضيرات لهذا الوعد بين الحكومة الريطانية والحركة الصهيونية عدة أعوام، إلا أن الاتفاق على الصياغة النهائية لهذا النص لوحده استغرق عامين تم خلالها تنقيح ستة مسودات[[1]](#footnote-1), قبل أن يرسل وزير خارجية بريطانيا آرثر جيمس بلفور

 (-1930 1848 Arthur James Balfour ) في 2 نوفمبر/ تشرين الثاني 1917 إلى أحد أثرياء اليهود الصهاينة اللورد ادموند دي روتشيلد (Edmond de Rothschild) خطاباً عرف بتصريح بلفور هذا نصه:

"**يسرني جداً أن أبعث إليكم باسم حكومة جلالة الملك بالتصريح التالي تصريح العطف على الأماني اليهودية الصهيونية، الذي رفع إلى الوزارة ووافقت عليه".**

**"إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف على تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يغير الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين ولا الحقوق والوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى".**

ومن خلال تحليل محتويات وعد بلفور يمكن تقسيمه إلى ثلاثة أجزاء رئيسية:

أولاً: الجزء الأول خاص باليهود: "**إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف على تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية**". بعد القراءة المتأنية لهذا الجزء في الوعد نلاحظ أن بريطانيا قامت بشكل متعمد بتشويه وقلب الحقائق وبتجاهل الحقوق التاريخية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين وهذا يتضح من خلال النقاط التالية:

1. بطريقة مغايرة إلى المنطق بررت الحكومة البريطانية دوافعها من وراء صدور هذا الوعد بالدوافع الأخلاقية والإنسانية من خلال استخدامها لعبارة "تنظر بعين العطف...", الأمر الذي سوف نقوم بتفنيده في الصفحات القادمة.
2. اعترفت بريطانيا في وعد بلفور بأن يهود العالم يشكلون شعباً، وهو أمر مغاير للحقيقة وللمنطق، فاليهود غير متجانسين لا لغوياً ولا ثقافياً ولا عرقياً, وينتمون إلى عدة اثنيات وعدة شعوب. وبهذا الاعتراف تكون بريطانيا أول دولة اعترفت رسمياً باليهود كشعب من ناحية، وتبنت نظرة الصهيونية التي لا تعترف أصلاً بوجود الفلسطينيين كشعب ولا بحقوقهم السياسية من ناحية أخرى.
3. إن بريطانيا التي وعدت اليهود بوطن قومي (Homeland) في فلسطين وليس بدولة، رغم علمها ويقينها المسبق أن الدولة اليهودية وليس الوطن القومي سوف تنشأ في نهاية المطاف في فلسطين.
4. العبارة الوحيدة الصحية في هذا الجزء والتي التزمت بها بريطانيا هي "بذل ما في وسعها من أجل تحقيق هذه الغاية "إقامة الوطن القومي اليهودي".

**ثانياً**: الجزء الثاني خاص بحقوق السكان العرب المسلمين والمسيحيين ومكانتهم: فتقول بريطانيا "**على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يغير الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين**". ومن الملاحظ على هذا الجزء ما يلي :

1. أن سكان فلسطين الأصليين،(الشعب العربي الفلسطيني) الذي كان يشكل عند صدور الوعد الأكثرية الساحقة من سكان فلسطين أي ما لا يقل عن 92% من السكان، لم يتم ذكره بتاتاً في تصريح بلفور، لقد أشير إليه بمجرد "الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين"، أي وكأنه أقلية عرقية، بينما نعتت الأقلية اليهودية بالشعب وكأنها الأكثرية، بينما لم يتجاوز عددها 8% من العدد الإجمالي للسكان، في الوقت الذي كانوا فيه لا يملكون أكثر من 2.5% من مساحة فلسطين، بينما أكثر من 97.5% من مساحة فلسطين كانت تخضع لملكية الفلسطينيين، مسلمين ومسيحيين.
2. لقد أنكرت بريطانيا بشكل متعمد الحقوق القومية والسياسية للشعب الفلسطيني، واستعاضت عنها بعبارة "الحقوق المدنية والدينية" والتي لا ترتقي إلى مستوى الحقوق السياسية.
3. تقديم التزامات متناقضة لا يمكن التوفيق بينها: صحيح أن بريطانيا ربطت تأسيس الوطن القومي لليهود في فلسطين بعدم إلحاق ضرر بالحقوق المدنية والدينية للفلسطينيين، إلا أنها من الناحية العملية تجاهلت حتى هذه الحقوق للسكان العرب، بينما أوفت بوعودها تجاه اليهود.

**ثالثاً**: الجزء الثالث والأخير يخاطب وضع اليهود خارج فلسطين**.**فيؤكد الوعد على أن لا تتضرر **"لا الحقوق والوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى"**. ومن الملاحظ على هذه الفقرة:

عندما يكون الخطاب موجهاً إلى اليهود وفي هذه الحالة الأقليات اليهودية المنتشرة في بلدان العالم، نجد أن بريطانيا تحرص على ضمانة مكانتهم وحقوقهم السياسية خارج فلسطين ومن هذه الحقوق لن تتأثر جراء هذا الوعد.

**أهداف تصريح بلفور ودوافعه:**

من المعروف أن السياسة البريطانية الاستعمارية سعت منذ زمن بعيد جداً إلى دعم وتوطين اليهود في فلسطين وإلى إقامة كيان سياسي لهم فيها تحت حمايتها للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط. لقد التقت هذه المصلحة الاستعمارية البريطانية مع أهداف وأطماع الحركة الصهيونية، التي سعت جاهدة إلى التحالف مع أية قوة استعمارية غربية قادرة على تحقيق أغراضها السياسية. لكن السؤال الذي يفرض نفسه وبإلحاح هو ما هي الأسباب والدوافع التي دفعت بريطانيا وبالذات في هذه المرحلة من التنصل من عهودها وتفاهماتها مع العرب (مراسلات حسين- مكماهون)، والتحالف مع الحركة الصهيونية ومنحها على النقيض من هذه التفاهمات وعداً للحركة الصهيونية في إقامة وطن قومي يهودي في فلسطين؟ بالتأكيد لم تكن الدولة البريطانية الاستعمارية والمتورطة في حرب عالمية طاحنة في وقت كانت تشير فيه كل الدلائل قبل صدور الوعد أي في عام 1916 إلى وجود صعوبات جمة لدى الحلفاء في الانتصار على ألمانيا, أن تكون مدفوعة بدوافع إنسانية أو أخلاقية أو عاطفية. في الواقع، إن تعاطفاً كهذا لا يفسر أسباب إعلان الوعد والتحالف الصهيوني البريطاني الذي استمر حتى قيام دولة إسرائيل عام 1948م. الدوافع الحقيقية للوعد يجب البحث عنها في السياسة الاستعمارية البريطانية والتي يمكن إجمالها في كثير من الأسباب والدوافع، لعل أهمها هي:

1- دور وأهمية الحركة الصهيونية في إدخال الولايات المتحدة الأمريكية الحرب لصالح الحلفاء:

يتلخص هذا الدافع في مكافئة بريطانيا للحركة الصهيونية بهذا الوعد، بعد أن تبين لها أهمية النفوذ المالي والسياسي الذي استخدمه اليهود لجر الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحرب لصالح الحلفاء ضد دول المحور في نيسان/ ابريل عام 1917. في هذا الوقت كانت بريطانيا بأمس الحاجة لمساعدة عسكرية ملموسة لكسب الحرب، وخاصة بعد أن كانت كفة الصراع عام 1916، تميل لصالح ألمانيا ضد دول الحلفاء، حيث بلغت نسبة الخسائر في تلك السنة في صفوف الحلفاء والألمان ثلاثة إلى اثنين، كما وكانت الغواصات الألمانية متفوقة على سفن الحلفاء، ولذلك كان الأمل المتبقي عند الحلفاء دخول أمريكا الحرب إلى جانبهم[[2]](#footnote-2)، وقد أوكلت هذه المهمة بشكل أساسي إلى لويس برنديس ( 1856-1941 Louis Brandeis) زعيم الاتحاد الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية، وقاضي المحكمة العليا الأمريكية والصديق الحميم للرئيس ويلسون[[3]](#footnote-3).

ولدعم هذه الفرضية نستشهد بالاعتراف التالي لِ ونستون تشرشل ( 1874-1965 Winston Churchill ) الذي قال: "وعلى ذلك لا ينبغي النظر إلى تصريح بلفور وكأنه وعد أعطي بدوافع عاطفية، بل لقد كان إجراء عمليا اتخذ تحقيقا لمصالح قضية مشتركة، وفي لحظة لم تكن تلك القضية فيها قادرة على تجاهل أية مساعدة مادية أو معنوية"[[4]](#footnote-4)، في الواقع أن أهمية الحركة الصهيونية بالنسبة لبريطانيا لا ينحصر فقط في قدرتها على إدخال أمريكا الحرب إلى جانب الحلفاء فحسب بل وأيضاً للضغط عليها حتى تتخلى عن مطامعها ونفوذها في فلسطين لصالح بريطانيا.

لقد عبر رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج ( 1863-1945 Lloyd George) عن هذه الحقيقة في كتابه "حقيقة معاهدات السلام"، بعد أن حصلت الولايات المتحدة عام 1914 على سبعة امتيازات في تصنيع البترول في فلسطين، قائلاً بأن "وجود الأمريكيين في فلسطين لن يكون ذا نفع أو فائدة بالنسبة لسياساتنا في مصر، بل على العكس فإنه سيضع أمامها العثرات والعراقيل"[[5]](#footnote-5).

2- توطيد النفوذ الاستعماري البريطاني في السويس والمنطقة والاستئثار بولاء الحركة الصهيونية واليهود.

في الواقع لقد كان هذا الهدف أحد أهم ركائز الإستراتيجية الاستعمارية البريطانية في المنطقة، وما أن تسلم لويد جورج رئاسة الوزراء حتى أعلن أمام حكومته أن "بريطانيا ستحتل فلسطين وتستقر فيها وما على فرنسا وغيرها من الدول إلا الانصياع لهذا الواقع وقبوله"[[6]](#footnote-6).

لويد جورج كان يدرك جيداً أن السيطرة البريطانية على فلسطين سوف يعني تغيير قواعد اللعبة السياسية المتفق عليها في اتفاقية سايكس بيكو التي نصت على تدويل فلسطين,وأن ذلك لن يجد موافقة فرنسية بسهولة إلا إذا تحالفت بريطانيا مع الحركة الصهيونية وكسبت ولاءها وولاء اليهود الذين سيتكفلون جميعاً بالضغط على فرنسا لتخليها عن مطامعها في فلسطين، لمصلحة بريطانيا تحت ذريعة أن الهدف البريطاني من احتلال فلسطين هو تنفيذ وعد بلفور لليهود.

3- تخوف بريطانيا من قيام ألمانيا بمنح اليهود وعدا مشابها لوعد بلفور

بريطانيا كانت متخوفة من المساعي والجهود الحثيثة التي بذلتها ألمانيا منذ عام 1914 مع الحركة الصهيونية لكسب ثقتها وتأييدها[[7]](#footnote-7). لويد جورج يشير إلى أن أحد أهم العوامل التي جعلته يتبنى فكرة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين هو استباق ألمانيا التي كانت تتهيأ لمنح اليهود وطناً قومياً في فلسطين، لتضمن ولاء الحركة الصهيونية ووقوف اليهود إلى جانب دول المحور في الحرب ضد الحلفاء. وفي هذا السياق قال لويد جورج "ليس ثمة من برهان على قيمة وعد بلفور كخطوة عسكرية أفضل من دخول ألمانيا في مفاوضات مع تركيا، وذلك في محاولة منها لإيجاد تدبير بديل يروق للصهاينة"[[8]](#footnote-8).

**قانونية الوعد**

يعتبر وعد بلفور لاغياً وباطلاً قانونياً لعدة أسباب أهمها:

1- إن بريطانيا منحت بموجب هذا الوعد أرضاً لا تملكها (فلسطين) ولا يحق لها التصرف فيها، إلى جماعة لا تستحقها ولا تملكها (اليهود)، وعلى حساب من يملكها ويستحقها (الشعب العربي الفلسطيني). وأبرز ما قيل في الوعد وبصورة معبرة وواضحة أنه "وعد من لا يملك لمن لا يستحق".

2 - عندما صدر الوعد لم تكن بريطانيا تملك السيادة على فلسطين، فلم تدخل القوات البريطانية مدينة القدس وتسيطر عليها إلا في 9/12/1917، فلا يحق لأية دولة كانت بناء على رغبتها ومشيئتها الخاصة أن تمد سلطتها على حساب دولة أو شعب آخر؛ فالقانون الدولي "لا يعترف بأهلية الدولة البريطانية على أراضي غير أراضيها الخاصة وعلى شعوب غير رعاياها ومواطنيها"، وبالتالي فلا يحق لبريطانيا أن تجعل من غير القانوني ومن غير الشرعي قانونياً وشرعياً.

3- إن الشخص الذي أرسل إليه الوعد لا يمتلك صفة دولية رسمية، إنه أحد وجهاء الحركة الصهيونية الأغنياء، ولم يصدر الوعد على شكل اتفاقية رسمية كما تكون الاتفاقات بين الدول، وإنما كان وعداً في رسالة.

4- تناقض الوعد مع اتفاقات بريطانيا مع الجانب العربي كما جاء في مراسلات حسين مكماهون التي تتضمن منح العرب دولة عربية مستقلة بما فيها فلسطين بعد نهاية الحرب.

 5- تجاهل الوعد لسكان البلاد الأصليين (الشعب العربي الفلسطيني) الذين وصفوا فيه بـ "الطوائف غير اليهودية"، على الرغم من أنهم كانوا يشكلون أكثر من 92% من العدد الإجمالي للسكان ومع هذا فهو لم يستشرهم ولم يأخذ برأيهم، وفيه تعد صارخ على حقوقهم السياسية والوطنية وحقهم في تقرير المصير.

**ردود الفعل على وعد بلفور**

رفض العرب مباشرة تصريح بلفور عند سماعهم به بعد أن كشفت الحكومة البلشفية في روسيا في أعقاب نجاح الثورة ضد القيصر النقاب عن مضمون وعد بلفور واتفاقية سايكس-بيكو.الشريف حسين بن علي طلب من الحكومة البريطانية تفسيراً للأمر،لقد ردت بريطانيا علية في عام 1918 بأربعة رسائل تطمينات[[9]](#footnote-9)، تارة باسمها لوحدها، وتارة أخرى باسمها وباسم فرنسا نيابة عن الحلفاء، نفت فيهما أي وجود للوعد ولإتفاقية سايكس-بيكو ومؤكدة على أنه "لن يسمح بتوطين اليهود في فلسطين إلا بالقرار الذي يكون متوائماً مع حرية السكان العرب السياسية والاقتصادية"، وأن سياستها تجاه السكان في المستقبل "ينبغي أن تقوم على مبدأ موافقة المحكومين، وستظل هذه السياسة دائماً سياسة حكومة جلالته".[[10]](#footnote-10) ,وبالتالي استمرت بريطانيا في سياسة المكر والخداع تجاه العرب وفي استغلالهم في الحرب لصالحها.

أما بخصوص ردود الفعل الدولية على الوعد، فقد اتسمت بالإيجاب. فرنسا وايطاليا وافقتا عليه عام 1918، واليابان ومؤتمر سان ريمو وافقا عليه عام 1920 ، وفي عام 1922 وافقت عليه عصبة الأمم ضمن نظام الانتداب البريطاني على فلسطين[[11]](#footnote-11).

أما بخصوص موقف الولايات المتحدة الأمريكية، فقد امتنع رئيسها وودرو ويلسون (Woodrow Wilson 1856-1924) عن تأييد الوعد في البداية. ففي خطابه الذي ألقاه أمام الكونجرس في 11/2/1918 حذر القوى الأوروبية بقوله: "**لا ينبغي التلاعب بالشعوب بتسليمها من دولة إلى أخرى بواسطة مؤتمر دولي أو تفاهم بين متنافسين ومتعاديين**".وفي 4/7/1918 قال: "**إن تسوية أية قضية سواء أكانت متعلقة بالأرض أو بالسيادة أو الترتيبات الاقتصادية أو العلاقات السياسية يجب أن تقوم على أساس قبول الشعب الذي يعنيه الأمر بتلك التسوية قبولاً حراً، وليس على أساس المصلحة المادية أو المزايا التي تعود على أية أمة أو شعب آخر قد يرغب في تسوية مغايرة من أجل نفوذه الخارجي أو تسلطه"[[12]](#footnote-12)**، وبعد أقل من شهرين من هذا التاريخ، وتحديداً في آب/ أغسطس 1918 أرسل الرئيس الأمريكي كتاباً إلى الحاخام اليهودي ستيفن وايز (Stephen Wise) رئيس اللجنة المؤقتة للقضايا الصهيونية تبنى فيها حرفياً إعلان بلفور[[13]](#footnote-13).

وفي النهاية انحازت الدول الكبرى (بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وايطاليا) لصالح الحركة الصهيونية وأهدافها. اللورد بلفور عبر عن هذا الانحياز في مذكرة دبلوماسية تعود إلى سنة 1919 قائلاً: "... **الصهيونية سواء أكانت على حق أم لا، حسنة أم سيئة، متجذرة في تقاليد بعيدة ولها حاجاتها الحاضرة وطموحاتها المستقبلية الأهم بكثير من رغبات سبعمائة ألف عربي ويقيمون اليوم في هذه الأرض القديمة...**"[[14]](#footnote-14).

**فلسطين تحت الإدارة العسكرية البريطانية 1917-1920**

ظلت فلسطين من الناحية الجغرافية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى جزءاً لا يتجزأ من بلاد الشام، وكانت تعرف حينذاك باسم "سورية الجنوبية"، وحتى ذلك التاريخ كانت فلسطين تابعة للسيطرة العثمانية، وفي ديسمبر / كانون أول 1917 وقعت فلسطين تحت سيطرة القوات العسكرية البريطانية بقيادة الجنرال أللنبي (Ellenby ) التي أحكمت سيطرتها الكاملة عليها في أواخر أيلول / سبتمبر 1918, إلا أنها قامت بتطبيق الأحكام العسكرية عليها منذ أن أعلن الجنرال أللنبي من قلعة صلاح الدين في 11 ديسمبر/ كانون أول 1917 منشور "الأحكام العرفية في القدس الشريف" والذي أكد فيه أن "المدينة أصبحت راضخة للأحكام العرفية وأن هذا النظام سيظل سارياً فيها ما دامت الاعتبارات الحربية تقتضي ذلك" كما وأعلن... أيضا عن إنشاء إدارة عسكرية عرفت باسم "الإدارة الجنوبية لبلاد العدو المحتلة"[[15]](#footnote-15)، وقد استمرت هذه الإدارة 30 شهراً حتى عام 1920 حين حلت محلها إدارة مدنية ابتداء من 1/7/1920م.وفي هذه الاثناء قامت الإدارة العسكرية في فلسطين بإتباع الأنظمة والقوانين التي كانت سائدة في العهد العثماني مع إجراء بعض التعديلات الضرورية عليها، فوفقاً لقانون الجمعيات العثماني باشر أهل فلسطين منذ عام 1918 بتشكيل تنظيمات ومنتديات سياسية وأدبية، وجمعيات إسلامية مسيحية، ومؤتمرات عربية فلسطينية لقيادة الشعب الفلسطيني ولتمثيل مصالحه وطموحاته، وكانت أولى هذه المؤسسات "**الجمعية الإسلامية المسيحية**" التي تأسست في يافا في حزيران/يوليو 1918 برئاسة راغب أبو السعود"، كما تأسست "جمعية إسلامية مسيحية في القدس في تشرين أول/أكتوبر 1918 برئاسة عارف الدجاني"[[16]](#footnote-16).

وبعد أن رفضت الحكومة البريطانية السماح للوفد الفلسطيني الذي انتخبه المؤتمر العربي الفلسطيني الأول، الذي تأسس في القدس عام 1919، بالسفر إلى باريس لحضور مؤتمر السلم في فرساي، لتمثيل عرب فلسطين، رفع المؤتمر في 3 شباط/ فبراير 1919 مذكرة احتجاج إلى مؤتمر السلم أكد فيها على رفض الشعب الفلسطيني التام لمطالب الحركة الصهيونية وإلى هجرة اليهود إلى فلسطين وإلى تصريح بلفور، وإلى أية معاهدة أخرى أبرمت بحق البلاد ومستقبلها بدون إرادة الشعب الفلسطيني، كما وشددت المذكرة على المطالب القومية في الاستقلال والوحدة العربية، وعلى أن فلسطين جزء من سوريا العربية لم تنفصل عنها في يوم من الأيام، وتربطها بها روابط قومية ودينية واقتصادية وجغرافية[[17]](#footnote-17).

**فلسطين في مؤتمر السلم في باريس: اتفاقية فيصل – وايزمن في 3 كانون الثاني/يناير 1919**

لقد سمحت بريطانيا لوفد عربي برئاسة فيصل بن الحسين بتمثيل المطالب العربية بما فيها الفلسطينية, ولزعيم الحركة الصهيونية حاييم وايزمن (Chaim Weismann 1874-1952 ) بتمثيل مطالب المنظمة الصهيونية الذي رفع مذكرة للمؤتمر طالب فيها بـ "**الاعتراف بالحق التاريخي للشعب اليهودي في فلسطين وبحق اليهود في إعادة بناء وطنهم القومي فيها**"، على أن يشمل هذا الوطن القومي "**فلسطين وشرق الأردن وجنوب لبنان وجبل الشيخ**"[[18]](#footnote-18).

أثناء انعقاد المؤتمر حصل تفاهم بين فيصل بن الحسين و حاييم وايزمن بتاريخ 3 كانون الثاني 1919، سمي **"اتفاقية فيصل – وايزمن"**، والتي تعكس تخاذلاً وتنازلاً واضحاً من الأمير فيصل لزعيم لحركة الصهيونية بسبب الضغوط الهائلة التي تعرض لها من الحركة الصهيونية ومن بريطانيا، الذين أكدوا له في المقابل على مساعدته في تحقيق المطالب العربية في الاستقلال وإنشاء الدولة العربية. إن أهم ما ورد في هذا الاتفاق هو موافقة فيصل على تنفيذ وعد بلفور وعلى" ترسيم الحدود النهائية بين الدولة العربية وفلسطين", وعلى أن " تتخذ كل التدابير الضرورية لتشجيع هجرة اليهود إلى فلسطين وتنشيطها على نطاق واسع" وعلى أن" يخضع أي نزاع يمكن أن يقوم بين الفريقين المتعاقدين لتحكيم الحكومة البريطانية".

أما ملحق الاتفاق والذي خطه فيصل بيده وباللغة العربية فهو ينص على التحفظ التالي: "إذا حصل العرب على استقلالهم ضمن الشروط المبينة في مذكرتي إلى وزير الخارجية الانجليزي، فإنني أعطي بنود هذا الاتفاق مفعولها"، ولكن إذا جرى أقل تعديل لشروط مذكرتي "فإنني لن أكون مرتبطاً بأي كلمة من الاتفاق الذي يصبح باطلاً وكأنه لم يكن، ولن أعود مسئولا عن أي تعهد"[[19]](#footnote-19).

ولما أخلت الحركة الصهيونية وبريطانيا بشرطه الذي وضعه بخط يده والمتعلق بحصول العرب على استقلالهم ودولتهم، أصبحت بالتالي هذه الاتفاقية لاغيه ولا قيمة قانونية لها.

**فلسطين ولجنة كينغ – كرين 1919 King – Crane**

أمام تضارب المصالح الاستعمارية المتنافسة بين بريطانيا وفرنسا، ورغبة منه في إيجاد موطئ قدم للولايات المتحدة في المنطقة, بعد أن أقصيت عنها بموجب اتفاقية سايكس بيكو, أصر الرئيس الأمريكي ويلسون على مبدئه في حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعلى أن يجري استفتاء في المنطقة العربية، لمعرفة وجهة نظر سكانها في مستقبلهم السياسي. لذا اقترح على المجلس الأعلى لقوات الحلفاء (بريطانيا وفرنسا وايطاليا وأمريكا) إرسال لجنة تحقيق دولية من الحلفاء إلى المشرق العربي للوقوف على رغبات السكان وتقديم تقرير إلى مؤتمر الصلح. وعلى الرغم من موافقة المجلس على اقتراحه، إلا أن بريطانيا وفرنسا رفضتا المشاركة في اللجنة خشية من ان تأتي اللجنة بنتائج مغايرة إلى مصالحهما.

لقد وصلت اللجنة الأمريكية إلى يافا في حزيران/يوليو 1919 لإجراء الاستفتاء، برئاسة المندوبين هنري كنغ (Henry King) وتشارلز كرين (Charles Crane) ودعيت باسمهما (لجنة كنج -كرين).

لقد اتصلت لجنة كنغ كرين بممثلي الشعب الفلسطيني واستمعت إلى مطالب "المؤتمر السوري العام" الذي انعقد في تموز/ يوليو 1919 وحضره مندوبون عن لبنان وسوريا وفلسطين وغيرها. لقد تمثلت هذه المطالب في رفض الصهيونية والوطن القومي، ورفض اتفاقية سايكس بيكو، والمطالبة بدلاً من ذلك بالاستقلال التام. وفي أعقاب ذلك أعدت هذه اللجنة تقريرها، ورفعته إلى الوفد الأمريكي في شهر آب / أغسطس 1919، إلا أنه ظل سرياً ولم ينشر إلا في عام 1922.

إن هذا التقرير الذي جاء في مصلحة العرب وأفضل من مضمون اتفاق فيصل- وايزمن , اشتمل على عدة توصيات أهمها:

1. "لا ينبغي لمؤتمر السلم أن يتجاهل أن الشعور ضد الصهيونية في فلسطين وسوريا بالغ الشدة وليس من السهل الاستخفاف به وأن جميع الموظفين الإنجليز الذين استشارتهم اللجنة يعتقدون ان البرنامج الصهيوني لا يمكن تنفيذه إلا بالقوة المسلحة، فالادعاء الأساسي للزعماء الصهيونيين بأن لهم حقاً تاريخياً في فلسطين لكونهم احتلوها قبل ألفي سنة لا يمكن الاكتراث به جدياً."
2. "... لا يمكن إقامة دولة يهودية دون هضم خطير للحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية في فلسطين".
3. ... المشروع الصهيوني يتناقض مع مبدأ ويلسون في حق تقرير المصير وأن تعريض الشعب الفلسطيني لهجرة يهودية لا حد لها ولضغط اقتصادي اجتماعي متواصل من أجل تسليم بلاده، ما هو إلا نقض شائن لمبدأ ويلسون واعتداء على حقوق الشعب.
4. طالب تقرير اللجنة "بأن تكون الهجرة اليهودية محدودة بشكل قطعي، وأن "مشروع تحويل فلسطين إلى كومنولث يهودي يجب التخلي عنه، وأن فلسطين يجب أن "تصبح جزءاً من دولة سورية متحدة مثلها في ذلك مثل بقية أجزاء البلاد"[[20]](#footnote-20).
1. ترجمة الوعد تعتمد على نص "تقرير اللجنة الملكية لفلسطين" المطبوع بالعربية في تموز / يوليو 1937، النص موجود في جورج انطونيوس، م.س، ص374. [↑](#footnote-ref-1)
2. قارن سامي هداوي، م.س، ص24؛ بيان نويهض الحوت، م.س، ص466. [↑](#footnote-ref-2)
3. المرجع نفسه، ص ص 24-25 نقلاً عن: Wise, Stephen and De Haas Jacob, The great Betrayal, (New York: Brentano's, 1930), p. 288. [↑](#footnote-ref-3)
4. المرجع نفسه، نقلاً عن: Cmd.5479-Palestine Royal (peel) commission, Report, p. 17. [↑](#footnote-ref-4)
5. ينظر أمين عبد الله محمود، م.س، ص262، نقلاً عن Peace David Lloyd George, The Truth a bout the treaties (London, 1938, Vol. II) p. 307. [↑](#footnote-ref-5)
6. المرجع نفسه، ص264، نقلاً عن: The Diary of lord Bertie of Thame (London: 1924) vol II, p. 122. [↑](#footnote-ref-6)
7. عن الجهود التي بذلتها المانيا لجذب دعم اليهود منذ عام 1914 لصالحها، ينظر بشارة خضر، م.س، ص ص138-139. [↑](#footnote-ref-7)
8. ينظر سامي هداوي، م.س، ص 25 نقلاً عن Lloyd George, David, Memoires, the Peace conference, (New Haven :Yale University press 1939) Vol. 11, p. 738. [↑](#footnote-ref-8)
9. الرسائل الأربعة هي:رسالة هوجا رث( Hogarth) في كانون أول 1918، وكتاب باست( Basset ) في 8/2/1918، والإعلان البريطاني الموجه إلى السبعة في 16/6/1918، والإعلان الانجليزي الفرنسي في 9/11/1918. للاطلاع على الرسائل ينظر سامي هداوي، م.س، ص ص 27-28. [↑](#footnote-ref-9)
10. المرجع نفسه، ص ص 27-28. [↑](#footnote-ref-10)
11. ينظر مؤسسة الدراسات الفلسطينية، م.س، ص52. [↑](#footnote-ref-11)
12. ينظر سامي هداوي، م.س، ص 29، نقلا عن: Hoover, Herbert, Ordeal of Woodrow Wilson, (New York: MC Craw-Hill Book Co., 1958), pp. 23, 25. [↑](#footnote-ref-12)
13. Stephen Samuel Wise, : Challenging Years; the Autobiography of Stephen Wise (London: East and West library, 1951), p. 192 s99. [↑](#footnote-ref-13)
14. Arthur Jams Balfour, "Memorandum, Syria, Palestine, Mesopotamia, 411 aou 1919, تم الاستشهاد بذلك في بشارة خضر، م.س، ص147. [↑](#footnote-ref-14)
15. ينظر عثمان محمود عثمان، مفاهيم سياسية، في مقرر التربية الوطنية، جامعة القدس المفتوحة، 2005، ص ص 32-34. [↑](#footnote-ref-15)
16. ينظر بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، 1917-1948، ط3، دار الهدى،1986 ص81. [↑](#footnote-ref-16)
17. المرجع نفسه، ص ص 96-67. [↑](#footnote-ref-17)
18. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، م. س، ص55. [↑](#footnote-ref-18)
19. ينظر بشارة خضر، م. س، ص ص 156-159. [↑](#footnote-ref-19)
20. ينظر سامي هداوي، م.س، ص ص 31-33. [↑](#footnote-ref-20)